فهو ممكن فامكانه يستلزم كونه محالا وفيه ايضا مثل النظر السابق والحق انه
ان اريد بامتناع الاشرف ما يشمل الامتناع بالغير فهو كذلك وان اريد الامتناع بالغير
فهو كذلك وان اريد الامتناع بالذات فلا يتم كما ذكر فلا حاجة الى هذه المقدمات ه لا ينال ع
بعد ما ثبت ان المعلول في وجوده وعدمه يستند الى العلة يجب عنه الا ان الغرض منه
الاستحالة مع قطع النظر عن ارادة الفاعل واختياره فان ما ثبت هو وجوب المعلول
وجودا وعدما بالنظر الى العلة ولا يمنع ذلك ان يكون ارادة الفاعل واختياره [illegible]
جزءا من تلك العلة وبهذا التقرير يحصل هذا الغرض الذي يبتني عليه نفي النقائص
الثلاثة عن المبدا الاول تعالى عن ذلك هذا والتمسك باستلزام احد تلك النقائص
في المبدا كما في هذا المطلب كما اشرنا اليه وقد نقل ذلك بعض الاكابر من ائمة الكشف
والتحقيق عن الامام حجة الاسلام ابي حامد الغزالي واستحسنه جدا كما ان عكس النور
اشرف من عكس عكسه وهكذا الى ان ينتهي الى ما هو اخس الكل وهو البرزخ بينه وبين
الظلمة اعني المتصل بالظلمة من مراتب النور ونظيره في المبحث المضروب له المثل في مرتبة
الاجسام واتم ما هو عليه الوجود محال لام هذا تكرير لما سبق وكانه اعاده
ليجعله توطئة حدوث الجزء والشر وارد عليه انه لو كان كذلك لكان بعض الاشخاص ممنوعا عما
هو اشرف ونحن نرى اكثر الخلق ممنوعين عما لائهم التي حصولها لهم اولى ولهذا جاء
في شرح الاشراق نقلا عن المطارحات بان هذه القاعدة انما تطرد في الممكنات الثابتة
المستمرة الوجود بدوام عللها الثابتة الغير المباشرة بالحركات الفلكية بخلاف الواقعة
تحتها كالمواليد الثلاثة وغيرها اذ قد يمتنع عليها بالاسباب الخارجية ما هو ممكن لها بحسب
الذات واشرف واكمل ولهذا جاز ان يعطى الشيء الواحد مرة شريفا واخرى خسيسا لا لذاته
بل لاستعداده بما سبق من الحوادث لا انها هي اما الامور التي هي فوق الحركات من العقول
والنفوس والاجرام الفلكية ولوازم الكليات الطبيعية فلا يمنع عنها الاشرف
والاكمل

والاكمل امر من الامور الخارجية لانها اما علل او معلولات اوله هذا ولا فاكثر
والاخيران باطلان لان ما لا مدخل له في علية الشيء لا يكون سببا لعدمه
فاختلاف شرفها وخستها لا يكون لاختلاف استعدادات حادثة لها بالحركات
لتقدمها عليها فيكون تعليلها لعلل ثابتة هي اختلاف الفواعل واختلاف جهاتها
فينفعل ما الاشرف الاشرف وبالاخس الاخس واقول تلخيص الجواب ان
الامور العالية على الحركات لا يمنعها عن كمالاتها الممكنة لها امر غريب بخلاف
الامور الواقعة تحتها المقارنة للحركات فان علل تلك الكمالات في الثوابت
ليست غريبة عن ذاتها الموجودة فانها اما ذات الفاعل او امر لازم لفعله
كالابداع بعينها علة الذات او ما يلزمها بخلاف الحوادث فان عللها
وقوعها على وجه خاص وعلل كمالاتها قد تكون غير علل وجودها وغير ما يلزمها
فاذا قيس ما هو اشرف من احوالها اليها لم يوجد في ذاتها ولا في علل وجودها ولا
لوازمها ما يقتضي امتناعه فظهر الفرق بينهما في حكم وقوعها على الوجه الاشرف
واما في حكم امتناع تقدم ما هو اشرف من احاد السلسلة المرتبطة منهما طولا
وعرضا فلا فرق اصلا فليتدبر ثم ان ههنا جوابا اخر وهو ان العناية
الالهية متعلقة بتدبير الكل من حيث هو كل اولا وبالذات وبتدبير الجزء
ثانيا وبالعرض ولا يمكن ان يكون نظام الكل احسن من النظام الواقع وان امكن
لكل فرد فرد ما هو كماله بالنظر الى خصوصيته لكنه يكون مخلا بحسن نظام الكل
وان خفي علينا وجهه ويمثل ذلك بان للمعمار اذا طرح في نقش عمارة ملوكية كان
الاحسن لتلك العمارة من حيث الكل ان يكون بعض اطرافه بعينه مبرزا والبعض الاخر مجلسا
والبعض الاخر مخدعا بحيث لو غير هذا الوضع لاختل حسن مجموع العمارة وان كان الا
نظر الى الخصوصية كل من الاجزاء ان يكون مجلسا مثله وبهذا علم المطلب بحسب الكل من حيث هو مفهوم

Copyright King Saud University